XCEPT
CROSS-BORDER CONFLICT
EVIDENCE / POLICY / TRENDS

موجز السياسات

حزيران/يونيو 2025

تأثير الصراع والتهجير على اللاجئات السودانيات في شرق تشاد

ماري ريكير وبريسكا ناندومابيه

مقدمة

أدى الصراع المسلح الدائر في السودان بين قوات الدعم السريع (RSF) والقوات المسلحة السودانية (SAF) إلى أزمة نزوح واسعة النطاق، أثرت في أكثر من 12.6 مليون شخص.[1] ويقيم معظم النازحين، ويُقدَّر عددهم بنحو 8.5 مليون، داخل السودان، في حين اضطر أكثر من ثلاثة ملايين شخص إلى اللجوء إلى الدول المجاورة، وفي طليعتها تشاد ومصر وجنوب السودان.[2] اعتبارًا من 26 مايو 2025، تستضيف تشاد 844,389 لاجئًا سودانيًا،[3] وهو عدد يزداد يوميًا.

مع تصاعد وتيرة العنف، يواجه اللاجئون احتمالاً قاتمًا باستمرار النزوح لمدة طويلة. وتفاقم موجة النزوح الجديدة هذه أزمة اللجوء المزمنة في تشاد، التي تستضيف لاجئين سودانيين منذ اندلاع نزاع دارفور عامَي 2003–2004. وكانت تشاد تؤوي نحو 400 ألف لاجئ سوداني عند اندلاع الصراع الحالي في السودان في نيسان/أبريل 2023، وهي اليوم تستضيف أعدادًا إضافية من النازحين حديثًا، بعضهم في المخيمات التي أُنشئت أصلاً خلال نزاع دارفور.[4] لقد فرض هذا التدفق الهائل للاجئين ضغوطًا كبيرة على الموارد المحدودة والبنية التحتية في البلاد، ومع تراجع التمويل، تواجه البرامج الإنسانية صعوبات متزايدة في تلبية الحاجات الملحّة والمتصاعدة.[5]

تمثّل النساء والأطفال نسبة 89 بالمئة من الوافدين الجدد إلى تشاد، وهم يواجهون ظروفًا معيشية صعبة جدًّا داخل المخيمات، إضافة إلى تحديات كبيرة في الحصول على حاجاتهم الأساسية

(1) International Crisis Group, «Sudan: A Year of War,» 11 April 2024.; C. Hudson and M. Strucke, «Sudan's Humanitarian Crisis: What Was Old Is New Again,» Center for Strategic and International Studies, 17 December 2024; UNHCR, Sudan situation, last updated 24 March 2025.

(2) UNHCR CHAD, Influx of Refugees from Sudan (as of 6 January 2025).

(3) UNHCR, Sudan situation, last updated 26 May 2025.

(4) UNHCR, Sudan Regional Refugee Response 2024 (Mid-Year update), July 2024, and Médecins sans Frontières (MSF) Luxembourg, «Sudan War Survivors in Refugee Camps in Chad,» News, July 2024.

(5) Press release, «Humanitarian Needs in Sudan Grow as Funding Gap Widens,» IFRC Warns, 10 October 2023, and IRC, «IRC Warns Unfettered Humanitarian Access and Scale-up of Funding Needed to Avert Catastrophic Hunger Crisis in Sudan,» Press Release, 25 March 2024.

الضرورية للبقاء.[6] تواجه المنظمات الإنسانية ظروف نزوح معقّدة، من أبرزها ضمان حصول النساء والأطفال على خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة والتعليم، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وحمايتهم من العنف الجنسي، إضافةً إلى الحد من ظاهرة عمالة الأطفال. ومع استمرار تدفق النازحين إلى المخيمات، تتفاقم الأزمة يومًا بعد يوم، وهو ما يستدعي حاجة إلى تدخلات فورية منقذة للحياة وتستجيب للحاجات.

يستند موجز السياسات هذا إلى بحثٍ ميداني أُجري في شرق تشاد خلال شهري نيسان/أبريل ـ أيار/مايو من عام 2024. يتناول هذا البحث تأثير النزاع المسلّح وحالات النزوح في النساء والفتيات في تشاد، كما يدرس مدى استجابة الجهود الإنسانية في شرق تشاد لحاجات النساء وتطلعات مجتمعاتهنّ. يركّز البحث على التفاعل بين آثار النزاع المسلّح والنزوح والمعايير الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وعلى الرغم من جسامة التحديات التي تواجه النساء والفتيات النازحات، فإنّ النساء المقيمات في المخيمات يُظهرن قدرًا من القدرة على الفعل واتخاذ المبادرة، إذ يمكن أن يؤدين دورًا محوريًا كعوامل فاعلة في تحقيق التغيير الإيجابي ضمن سياق النزوح. ومن خلال تحليل هذه الجوانب، يسعى هذا البحث إلى تشجيع الجهات الإنسانية والإنمائية على تبنّي نهج منهجي قائم على الأدلة عند تصميم وتنفيذ الاستجابات الهادفة إلى تلبية حاجات النساء والفتيات ومعالجة قضاياهنّ في سياقات النزاع ـ سواء في شرق تشاد أو في مناطق أخرى متأثرة بالنزاعات العابرة للحدود وحالات النزوح.

المنهجية

اعتمد البحث منهجًا مختلطًا في جمع البيانات، شمل استبيانًا لآراء المشاركين، ومقابلات نوعية مع أشخاص رئيسيين من ذوي المعرفة، وجلسات نقاش مجموعات تركيز. تعاون معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) مع مركز بوكوفور (BUCOFORE) وهو مركز أبحاث ميدانية محلي مقرُّه في إنجامينا، تشاد، حيث تولّت باحثتان ومساعدتا بحث من المركز تنفيذ العمل الميداني.[7] تم جمع البيانات في مخيمات فرشانا وبريديجينغ في إقليم وداي، وجبل في إقليم سيلا، وإيريديمي في إقليم وادي فيرا. وتُعدّ هذه الأقاليم الثلاثة من المناطق التي تستضيف أكبر أعداد من اللاجئين في تشاد.[8]

ركز الاستطلاع المتعلق بالتصورات على ثلاث قضايا رئيسية: (1) ديناميات الصراع في السودان؛ (2) الاستجابات الإنسانية تجاه المجتمعات التشادية والسودانية المتأثرة بالصراع؛ و(3) التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف التي تواجه النساء والفتيات أثناء فرارهن وفي مخيمات اللاجئين. أما الجزء الرابع من الاستطلاع، الذي ركز على التماسك الاجتماعي والأعراف الجندرية، فقد وُجّه تحديدًا إلى النساء التشاديات المقيمات في المخيمات.

وباستخدام منهجية العيِّنة الحصصية لاختيار المجيبات، نُفّذ الاستطلاع على ثلاث مجموعات ديمغرافية متميزة: اللاجئات السودانيات اللاتي وصلن حديثًا والعائدات التشاديات اللواتي نزحن بسبب الصراع المستمر في السودان؛ واللاجئات السودانيات المقيمات منذ مدة طويلة والنازحات بسبب الصراع المسلح في دارفور خلال عامَي 2003–2004؛ وأفراد المجتمعات المضيفة في

الشكل الرقم (1)
مواقع جمع البيانات في شرق تشاد، 2024

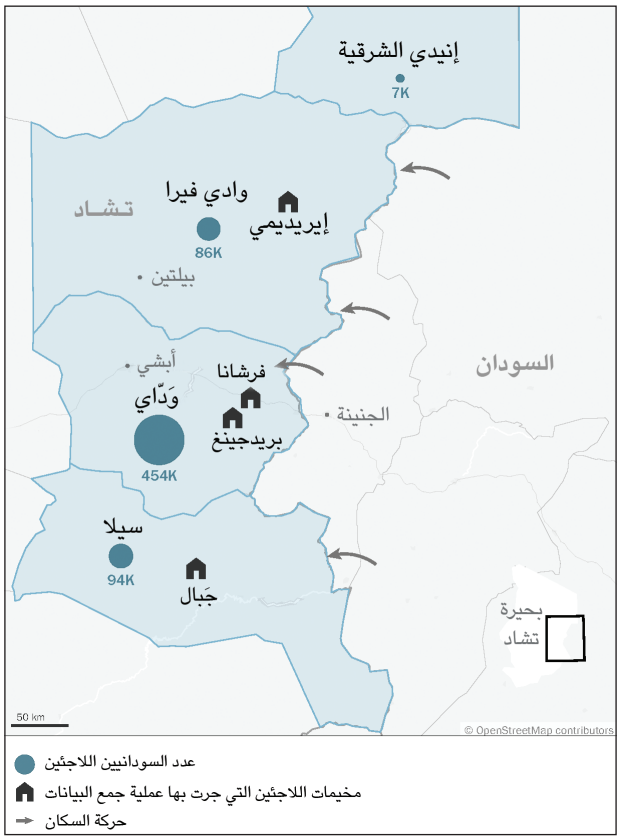

(6) UNHCR, «Emergency Situation in Chad: Update on Arrivals from Sudan,» 14 July 2024.

(7) BUCOFORE is a local action research centre based in N'Djamena, Chad, and operating in Central and West Africa. The research centre specialises in Issues of security and governance in development and humanitarian contexts. For more information, https://www.bucofore.org/fr.

(8) Médecins Sans Frontières (MSF) Luxembourg, «Sudan War Survivors in Refugee Camps in Chad,» News, July 2024.

تشاد. وبصورة إجمالية، شمل الاستطلاع 264 امرأة تبلغ أعمارهن 18 عامًا أو أكثر.

لدعم نتائج الاستطلاع المتعلق بالتصورات، أُجريت 41 مقابلة شبه منظمة مع لاجئين سودانيين، وعائدين تشاديين، ومقيمين تشاديين، وعاملين في المجال الإنساني، إضافة إلى السلطات التشادية المحلية والتقليدية. وبينما تم تنفيذ الاستطلاع حصرًا مع النساء، فقد أُجريت المقابلات المتعلقة بالاستجابات الإنسانية واستجابات الدولة بصورة رئيسية مع الرجال، نظرًا إلى انخراطهم الأكثر في هذه الأدوار. كما أُجريت أربع مناقشات جماعية مركزة مع لاجئات سودانيات. ورغم أن بعض النتائج المستخلصة قد تكون ذات صلة بسياقات إنسانية مختلفة، فإنها مستمدة تحديدًا من تجارب هذه المجموعات ضمن مواقع البحث الأربعة المختارة.

النتائج الرئيسية

1 ـ المعرضات للعنف داخل المخيمات

بعد فرارهن من مناطق الحرب، تستمر النساء في مواجهة مجموعة من التهديدات والمخاطر على طول الطريق الخطِر إلى شرق تشاد وعند وصولهن إلى مخيمات اللاجئين. أبلغ ربع المشاركات في الاستطلاع عن تعرضهن للعنف الجنسي أو المضايقات أثناء وجودهن في السودان، حيث يُشار حاليًا إلى الصراع المستمر غالبًا باسم «حرب على النساء».[9] عند فرارهن من منازلهن وبلادهن، تتسم رحلة وصولهن إلى الأمان بالتمييز العرقي ومجموعة واسعة من الهجمات العنيفة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي. وهذه الهجمات تُعدُّ استمرارًا للتهديدات التي واجهتها النساء في السودان، وإن كانت بدرجات متفاوتة من الشدة.

على الرغم من أن مخيمات اللاجئين توفر لسكانها شعورًا نسبيًا بالأمان، حيث أفادت 81 بالمئة من النساء المشاركات في الاستطلاع بانخفاض شعورهنَّ بالخوف، إلا أن النساء يواصلن مواجهة تهديدات ومخاطر متعددة داخل المخيمات نفسها. فظروف المعيشة القاسية (مثل نقص الغذاء والماء)، إضافة إلى افتقار المخيمات للبنية التحتية والخدمات الأساسية، تعرض النساء لمخاطر مشابهة لتلك التي واجهنها في السودان. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن 34 بالمئة من النساء المقيمات في المخيمات تعرَّضن للعنف النفسي، و33 بالمئة للعنف الجسدي، في حين أبلغت 22 بالمئة عن تعرُّضهن للمضايقات.

يبقى التمييز العرقي تهديدًا مستمرًا. فالهوية المتقاطعة للنساء اللاجئات السودانيات – مثل جنسهن، وأعمارهن، وعرقهن، ووضعهن كلاجئات – تزيد من هشاشتهن، وهو ما يعرضهن لمخاطر أكبر من العنف والاستغلال والتهميش. وتسلط النتائج الضوء على الصدمات وسوء المعاملة النفسية والجسدية الواسع الانتشار التي تتعرض لها النساء والفتيات السودانيات أثناء النزوح. كما أن العنف الذي يتعرَّض له اللاجئون أثناء محاولتهم الوصول إلى المخيمات في تشاد يفاقم ضعفهنَّ، ويبرز الحاجة إلى معالجة هذه الصدمات من خلال ضمان التدابير الوقائية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير الخدمات الكافية للاجئات الوافدات حديثًا.

2 ـ حاجات الغذاء والماء والنظافة ذات أولوية قصوى

تفاقم محدوديةُ توافر الخدمات الأساسية هشاشةَ النساء والفتيات، وهو ما يضاعف احتمال تعرُّضهن للعنف الجسدي والاستغلال الجنسي والمضايقة. وقد حددت النساء في المخيمات أن الغذاء والتغذية، إضافة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)، هي أكثر حاجاتهن إلحاحًا، حيث أفاد 85 بالمئة من المشاركات في الاستطلاع بأنهنّ يفتقدن هذه الضروريات.

تُعدّ مسألة توفير الغذاء والماء تحديًا عالميًا في الكثير من الأزمات الإنسانية، إلا أن محدودية الموارد تجعل النساء معرَّضات بوجه خاص لمخاطر العنف بسبب الأدوار والمسؤوليات الجندرية التقليدية. وقد أشار 50 بالمئة إلى أن نقص الغذاء يمثل مجالاً رئيسيًا يحتاج إلى تحسين. وتُكلَّف النساء في السودان وتشاد تقليديًا بجمع المياه والحطب، وهو ما يعرِّضهن لمخاطر أمنية أثناء خروجهن إلى مناطق معزولة، غالبًا بمفردهن وهنَّ مرهقات. وقد أفاد عدد كبير من النساء اللواتي يقمن بهذه المهام بتعرضهن لأنواع من العنف النفسي والجسدي: 59 بالمئة أثناء جمع الحطب و25 بالمئة أثناء جلب المياه. وفي ظل ارتفاع مخاطر الاغتصاب والاختطاف داخل المخيمات وحولها، ذكرت الأمهات أنهنَّ يعشن في خوف دائم على سلامة بناتهنَّ، مما يدفعهنَّ إلى منعهنَّ من الخروج خارج حدود المخيمات.

تُفيد النساء بأن المساعدات الإنسانية غالبًا ما تفشل في تلبية حاجاتهن الخاصة، إذ تتجاهل تنوُّع تجاربهن والعوامل المتداخلة مثل النوع الاجتماعي (الجندر)، والعمر، والوضع الاجتماعي-الاقتصادي السابق، وتفترض أن معظم النساء يشتركن في الحاجات ذاتها. في ما يتعلق بعدد كبير من النساء، تُعدّ قضايا الغذاء والمياه

(9) ACAPS, «Sudan: Impact of the War on Women and Girls,» 23 January 2024, and CARE International, «Because They Are Women: How the Sudan Conflict has Created a War on Women and Girls,» 11 April 2024.

والصرف الصحي والنظافة (WASH) ضرورية، إلا أن بعضهنَّ يضعن فرص العمل والتعليم ضمن أولوياتهنَّ أيضًا. ورغم أن الموازنة بين هذه الحاجات الإنسانية في سياق الأزمات تمثل تحديًا، فإن تحسين التواصل مع النساء اللاجئات لفهم العقبات التي يواجهنها من المرجح أن يزوّد الجهات الفاعلة في مجالَي الإغاثة والتنمية برؤى مهمة تضمن تقديم مساعدة أكثر كفاءة وإنقاذًا للحياة. ويمكن تعزيز قنوات التواصل من خلال إنشاء مساحات وهياكل مخصصة لذلك، وضمان أن تكون النساء على دراية بوجود هذه القنوات وأن يكنّ قادرات على استخدامها للتواصل مع العاملين في المجال الإنساني.

3 ـ التدخلات الإنسانية الحساسة للنوع الاجتماعي ضرورية للانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الوقاية

عندما تفشل الاستجابة الإنسانية في تلبية الحاجات الخاصة بالنساء، فإنها تتجاهل العواقب المترتبة على ضعف المساعدات. ففي المخيمات الأربعة الواقعة في شرق تشاد، حيث أُجري البحث، تبيّن أن البنية التحتية القائمة غير كافية وغير مستجيبة للنوع الاجتماعي، وهو ما يجعل النساء أكثر تأثرًا من غيرهن في بعض القطاعات. وعلى الرغم من أن الحصول الموثوق على الموارد – وخصوصًا الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) ـ يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لجميع النازحين، فإنه أكثر أهمية لصحة النساء خلال أوقات الحيض والحمل والولادة. ومن دون استجابة تراعي الفوارق بين الجنسين، لا تقتصر معاناة النساء على نقص الخدمات الأساسية فحسب، بل تشمل أيضًا تعرُّضهنَّ لمخاطر إضافية.

تُبرز هذه الحقيقة التحديات المعقدة التي تواجه الاستجابات الإنسانية، إذ يجب تلبية حاجات متعددة في الوقت نفسه. فالحاجات لا ترتبط بالنوع الاجتماعي فقط، بل تتقاطع أيضًا مع عوامل أخرى مثل العمر، والوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي، وفرص العمل. كما أن حياة كل امرأة وتجاربها قبل النزوح تفسّر جزئيًا الطريقة التي تُرتّب بها أولوياتها في حالات التهجير.

تؤدي ندرة الموارد ومحدودية الفرص الاقتصادية إلى اختلال موازين القوة وانعدام الأمن الاقتصادي، وهو ما يعرّض النساء للاستغلال وسوء المعاملة من جانب من يسيطرون على الموارد، سواء من بين النازحين الآخرين أو أفراد المجتمع المحلي، أو حتى بعض العاملين في مجال الإغاثة – وأغلبيتهم من الرجال. ونظرًا إلى أن نقص الفرص الاقتصادية في المخيمات له آثار فورية وبعيدة المدى، تُصنّف النساء فرص العمل كأولوية ثانية بعد الغذاء. وعلى الرغم من أن إيجاد عمل داخل المخيمات يُعدّ تحديًا لجميع النازحين، فإن اللاجئات السودانيات المؤهلات اللواتي يشغلن وظائف حيوية مثل التمريض والتعليم لا يُسمح لهن بممارسة عملهن في المخيمات – رغم أن ذلك كان من شأنه أن يعيد إليهن الكرامة ويساعد في تلبية حاجاتهن الأساسية.

لم تتلقَّ سوى 32 بالمئة من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع دعمًا نفسيًا منذ وصولهن إلى تشاد، كما أن أقل من نصفهن (46 بالمئة) حصلن على مستلزمات النظافة الخاصة بفترة الحيض. إضافة إلى ذلك، تلقت 16 بالمئة فقط من النساء مساعدات على شكل تحويلات نقدية، و16 بالمئة حصلن على فرص اقتصادية، و29 بالمئة تلقين مساعدة قانونية أو تمكينًا للوصول إلى العدالة، و35 بالمئة استفدن من خدمات الحماية (مثل حماية الأطفال والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ـ SGBV)، في حين أتيحت فرص التعليم لـ44 بالمئة فقط منهن.

إن محدودية الوصول إلى التعليم للفتيات والنساء تزيد هشاشتهن حدة. فعندما تركز المساعدات الإنسانية على الحماية فقط، من دون تبني نهج يستجيب للنوع الاجتماعي ويعترف بقدرة النساء على اتخاذ القرار والمشاركة، فإنها قد تعزز بصورة غير مباشرة وغير مقصودة اختلالات القوة والمعايير الجندرية غير المتكافئة. وقد تكرّر موضوع التعليم كثيرًا في المقابلات التي أُجريت، وبخاصةٍ على ألسنة الفتيات الشابات اللواتي أُجبرنَ على ترك دراستهن بسبب الحرب، واللواتي يخشين من عدم إيجاد فرص تعليمية في تشاد، حتى خارج المخيمات. ويُنظر إلى التعليم على أنه أولوية من جانب المشاركات، لكن الوصول إليه ما يزال محدودًا جدًا بسبب نقص المدارس داخل المخيمات. إن انعدام التعليم أو صعوبة الوصول إليه في ما يخص الفتيات المهددات بالإقصاء بسبب الضغوط الاقتصادية أو المخاوف الأمنية قد يترتب عليه آثار اجتماعية بعيدة المدى، مثل إعاقة حركة الفتيات الاجتماعية ومنع تقدمهن بأي شكل من الأشكال. كما يمثل الوصول إلى التعليم عقبة رئيسية أمام العائدين التشاديين؛ إذ أفاد 27 بالمئة فقط من هذه الفئة بأن لديهم إمكانية للوصول إلى التعليم، مقارنةً بـ50 بالمئة من اللاجئين السودانيين. ويكشف هذا التفاوت عن الحواجز المنهجية التي يواجهها العائدون التشاديون في إعادة بناء حياتهم، ولا سيما في ما يتعلق بتوفير التعليم لأطفالهم وشبابهم، الذي يُعدّ عنصرًا أساسيًا لاستعادة الإحساس بالحياة الطبيعية وإعادة الاندماج في وطن غادروه منذ سنوات طويلة.

الوصول إلى المساعدات الطبية غير كافٍ أيضًا؛ إذ أفاد المشاركون بوجود حالات وفاة بسبب نقص الرعاية، من بينها أطفال يعانون سوء التغذية. كما أن أنواعًا أخرى من المساعدات، مثل الدعم النفسي والاجتماعي، تكاد تكون غائبة في المخيمات. فقد ذكر ما يقرب من 70 بالمئة من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع

أنهنّ لم يتلقين أي دعم نفسي منذ وصولهن إلى تشاد، بينما أفادت أكثر من نصفهنَّ ـ بنسبة 54 بالمئة ـ بأنهن لم يحصلن على مستلزمات النظافة الخاصة بفترة الحيض.

4 ـ الاستجابة الإنسانية تعوقها مشكلة نقص التمويل المزمن

تتأثر قدرة القطاع الإنساني على تلبية الحاجات العاجلة المتعلقة بالأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)، والمأوى في شرق تشاد على نحو كبير بسبب محدودية التمويل، والاكتظاظ في المخيمات، والتدفق السريع للنازحين منذ نيسان/أبريل 2023. ومع ذلك، تكمن المشكلة الرئيسية في أن التمويل المتاح لا يواكب الزيادة السريعة في حجم الحاجات، وهو ما يؤدي إلى وجود فجوات في المساعدات وفشل في حماية اللاجئات على وجه الخصوص.[10]

قالت 84 بالمئة من اللاجئات المقيمات منذ مدة طويلة اللواتي شاركن في الاستطلاع إنهن حصلن على مأوى عند وصولهن إلى تشاد، مقارنةً بـ56 بالمئة فقط من النساء اللواتي نزحن مؤخرًا. ورغم صعوبة مقارنة مستوى المساعدات المقدمة للنازحين عبر الزمن، نظرًا إلى عوامل متعددة مثل الوضع العام في تشاد، والمشهد الإنساني، وتفاوت مستويات ونطاق الحاجات، واستمرار تدفق اللاجئين والعائدين، فإن فجوة التمويل تُعدّ بوضوح السبب الرئيسي وراء عدم كفاية المساعدات المقدمة للوافدين الجدد. إضافة إلى ذلك، أفادت 88 بالمئة من اللاجئات المقيمات منذ مدة طويلة بأنهن تلقين مساعدات طبية، مقارنةً بـ57 بالمئة فقط من النساء اللواتي نزحن مؤخرًا. وبالمثل، قالت 55 بالمئة من اللاجئات المقيمات منذ مدة طويلة إنهنَّ تلقين دعمًا نفسيًا عند وصولهنَّ، في حين لم تتجاوز النسبة 9 بالمئة بين اللواتي نزحن بسبب الصراع الأخير. كما ذكرت 91 بالمئة من اللاجئات المقيمات منذ مدة طويلة أنهن حصلن على مستلزمات النظافة، مقارنةً بـ36 بالمئة فقط من الوافدات الجدد، في حين حصلت 75 بالمئة منهنَّ على مستلزمات الدورة الشهرية، مقابل 16 بالمئة فقط من النساء اللواتي وصلن حديثًا إلى المخيمات.

5 ـ المخيمات مكتظة وتفتقر إلى البنية التحتية الملائمة

تُفاقم البنية التحتية المكتظة في مخيمات شرق تشاد – التي أُنشئت في الأصل عام 2004 لاستقبال اللاجئين – من هشاشة أوضاع النساء اللاجئات.[11] فضعف القدرة الاستيعابية، إلى جانب تركّز أعداد كبيرة من اللاجئين والعائدين في المنطقة، أدّيا إلى إنهاك قدرة الجهات الإنسانية، مثل برنامج الأغذية العالمي، على تقديم المساعدات الكافية لجميع المحتاجين.[12] وعلى الرغم من أن معظم اللاجئين والعائدين ذكروا أنهم تلقوا المساعدة عند وصولهم، فإن غياب الدعم المستمر يجعل تلك المساعدات الأولية مجرد إغاثة مؤقتة. ومع استمرار معاناتهم، تتكوّن دوائر مفرغة تتفاقم فيها المخاطر المرتبطة بنقص الغذاء والمياه ـ مثل الأذى الجسدي والاعتداء الجنسي ـ بسبب غياب الرعاية الطبية الكافية.

6 ـ وجهات النظر حول عدالة المساعدات وإمكان نشوب التوترات

رغم أن معظم المشاركات يعتقدن أن المساعدات تُقدَّم بطريقة عادلة ومتساوية، تُظهر هذه الدراسة وجود اختلافات في التصورات حول عدالة توزيع المساعدات بين اللاجئات المقيمات منذ مدة طويلة واللواتي وصلن حديثًا. ففي حين أفادت 74 بالمئة من اللاجئات السودانيات بتلقيهن المساعدة عند وصولهن إلى المخيمات التشادية، أعرب 80 بالمئة من اللاجئات المقيمات منذ مدة طويلة عن قلقهن بشأن استمرار المساعدات، مشيرات بوضوح إلى أن حجم المساعدات لم يعد يكفي لتلبية حاجاتهن الأساسية.

وأظهرت الدراسة أن 61 بالمئة من المشاركات – من اللاجئات السودانيات والعائدات التشاديات – اعتقدن أن المساعدات الإنسانية تُوزّع بطريقة عادلة ومتساوية، في حين أن 39 بالمئة لم يشاركن هذا الرأي. ومن بين المشاركات اللاتي اعتقدن أن المساعدات غير متساوية، قالت 37 بالمئة إن ليس كل شخص في المخيمات لديه وصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية نفسها، وذكرت 28 بالمئة أن بعض النساء يتلقين مساعدات أكثر من غيرهن، في حين أبلغت 24 بالمئة أن اللاجئات الوافدات حديثًا يحصلن على مساعدات أكثر من الأخريات. وتبرز مسألة الإحساس

---

(10) UNOCHA Financial Tracking Services, Chad 2004, coordinated plan snapshot for 2004. Accessed 12 November 2024 <https://fts.unocha.org/plans/154/summary>; UNOCHA Financial Tracking Services, Tchad Plan de Réponse Humanitaire 2023. Accessed 12 Nov. 2024 at https://fts.unocha.org/plans/1141/summary>, and UNOCHA Financial Tracking Services, Tchad Plan de Réponse Humanitaire 2023, Trends in coordinated plan requirements. accessed 12 November 2024.

(11) Médecins Sans Frontières (MSF) Luxembourg, «Sudan War Survivors in Refugee Camps in Chad,» News, July 2024.

(12) World Food Programme, «WFP Races to Preposition Food in Eastern Chad as Funding Crunch and Looming Rains Threaten Aid to Sudanese Refugees,» 12 March 2024.

بالتمييز على نحو أكبر بين اللاجئات اللواتي نزحن أخيرًا، وبخاصة في ما يتعلق بتوافر الخدمات الأساسية وإمكان الوصول إليها.

7 ـ الوجود الإنساني في المخيمات محدود

ترتبط قدرة الجهات الإنسانية على الاستجابة لحاجات اللاجئين بالتمويل، الذي يُعَدّ منخفضًا حاليًا. ورغم أن أغلبية النساء اللواتي شملهن الاستطلاع (73 بالمئة) أفدن بأنهن لم يواجهن أي مشاكل أثناء التعامل مع العاملين في مجال الإغاثة، أشار 20 بالمئة إلى عدم وجود أي تواصل معهم، وقال 7 بالمئة إنهن واجهن مشاكل. ومع ذلك، توضح نتائج الدراسة أن 69 بالمئة من المشاركات ـ من اللاجئات السودانيات والعائدات التشاديات ـ لا يعرفن كيفية التواصل مع المنظمات الإنسانية الدولية، ونسبة مماثلة لا تعرف كيفية التواصل مع المنظمات الإنسانية التشادية. وفي المخيمات في شرق تشاد، أفادت عدة مشاركات بعدم رؤية أي من العاملين في المجال الإنساني على الإطلاق. وقد أدى تغير أولويات الجهات المانحة وتزامن الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة إلى أن يتحول الصراع المسلح في السودان إلى «حرب منسية».

8 ـ تغير الأدوار الجندرية بسبب النزوح

في المناطق الحدودية بشرق تشاد، يؤثر النزاع المسلح والنزوح على الحياة اليومية للنساء والفتيات، مع تغيّر الأدوار الجندرية بعدة طرائق. ففي كثير من الحالات، تواجه النساء ـ وخصوصًا من لديهن أطفال ـ اللواتي نزحن إلى شرق تشاد من دون أقارب ذكور، تحديًا في توفير حاجات أسرهن، حيث أصبحت 32 بالمئة من النساء رؤوس عائلاتهن. ويتحمل عدد كبير من النساء مسؤوليات وأدوارًا جديدة، مثل المعيل والحامية، إضافة إلى مهامهنَّ التقليدية كراعيات للأسرة. كما أن النساء اللواتي سافرن مع أزواجهنَّ أو أقارب ذكور يجدن أنفسهنَّ غالبًا في المخيمات بمفردهن مع الأطفال، إذ يميل الرجال إلى الهجرة بحثًا عن العمل، أحيانًا لمُدد طويلة.

أما معظم النساء اللاجئات السودانيات، بغض النظر عن تكوين أُسَرهنّ داخل المخيم، فتتميز تجربة النزوح بتغيير جذري في أسلوب حياتهنَّ. فقد جاء معظمهنَّ (64 بالمئة) من مناطق حضرية، حيث كانت لديهنَّ قدرة الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الحضرية، بما في ذلك مياه الشرب الآمنة والكهرباء والغذاء. وقد تركهنَّ النزاع المسلح في السودان بلا خيار سوى الهجرة وتحمل ظروف قاسية، مع شعور الكثيرات بالعجز بسبب عدم قدرتهنَّ – كأمهات ومقدّمات رعاية – على توفير حاجات أطفالهن أو أقاربهنَّ. ويمثل تقييد الحركة وغياب الخصوصية داخل المخيمات أيضًا تغيرًا كبيرًا في حياة النساء؛ إذ إن القيود المفروضة نتيجة عوامل متعددة مثل انعدام الأمن، والمعايير الاجتماعية، والحواجز اللوجستية، تجعل حركة هؤلاء النساء محدودة، وهو ما لا يعرقل حريتهنَّ في التنقل فحسب، بل يحدُّ أيضًا من قدرتهنَّ على الوصول إلى الفرص الاقتصادية وتحسين ظروف حياتهن.

9 ـ تزايد احتمالية التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وسط ندرة الموارد

تمثل أزمة النزوح الطويلة تحديات كبيرة للمجتمع المضيف في شرق تشاد، حيث البنية التحتية محدودة والفقر المتعدد الأبعاد مرتفع.[13] ومع امتلاك شرق تشاد واحدة من أكبر نسب اللاجئين نسبةً إلى عدد السكان في أفريقيا، فإن توفير الخدمات وتوافر الموارد للمجتمعات المضيفة يواجهان ضغوطًا كبيرة. وفي ظل هذه الظروف، فإن وصول أعداد كبيرة من النازحين قد يؤدي إلى خلق توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة أو زيادة حدتها. ورغم أن معظم اللاجئين المقيمين منذ مدة طويلة (52 بالمئة) واللاجئين الذين نزحوا مؤخرًا (40 بالمئة) أفادوا بوجود «علاقات جيدة» مع السكان المحليين التشاديين، يشير اللاجئون السودانيون بوجه عام إلى أن الوصول إلى الموارد (48 بالمئة) والوصول إلى الأراضي (23 بالمئة) يمثلان أبرز العوامل التي قد تؤدي إلى توترات مع المجتمعات المحلية. وتُظهر هذه الترابطات بين التحديات حاجةً إلى تحقيق توازن دقيق للحفاظ على علاقات سلمية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما يتطلب نهجًا شاملاً يلبّي الحاجات الإنسانية العاجلة للمجتمعات النازحة ويضمن الاستدامة والمرونة الطويلة الأمد لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

تداعيات السياسات والتوصيات

تعزيز الاستجابة الجندرية في البرامج الإنسانية

لقد أبرزنا أن الحاجات الأكثر إلحاحًا للنازحين في شرق تشاد مشتركة إلى حد كبير بين الرجال والنساء. ومع ذلك، هناك بعض الحاجات الخاصة بالنساء، حيث أفادت معظم النساء بأن حاجاتهن الخاصة لا تُلبى على نحوٍ كافٍ. في سياق النزوح، من الضروري معالجة الحاجات الجندرية المميزة للاجئين، فضلاً عن ضعفهن المرتبط بالجندر، بما في ذلك العنف الجنسي والجندر

(13) World Bank, Chad, Special Chapter, Hosting Refugees in an Inclusive Manner, Economic Update April 2024.

القائم على النوع الاجتماعي، محدودية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، والضغوط الاجتماعية المرتبطة بالأدوار الجندرية التقليدية.

تُظهر نتائج المشاركات بشأن التحديات الجندرية المتعلقة بالمياه والرعاية الصحية والنظافة في المخيمات أن البنية التحتية الحالية لا تراعي الفوارق الجندرية. ومع ذلك، فإن مجرد الاعتراف بالفوارق بين الجنسين لا يكفي؛ يجب أيضًا مراعاة الهويات المتقاطعة مثل العمر والإعاقة والعِرق والدور الاجتماعي وديناميات القوة والدين وغيرها. يساعد فهمُ كيفية تداخل هذه الهويات الجهاتِ الإنسانيةَ على تصميم برامج حماية أكثر شمولية. فالوضع الاجتماعي والاقتصادي والعرقي يمثل حاجات النساء، كما يؤثر في طريقة تعاملهنَّ مع المساعدات الإنسانية والإفادة منها.

مواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

تُبرز معدلات العنف الجنسي المرتفعة في المخيمات الحاجة إلى إجراءات حماية عاجلة وخدمات تعافي تضمن السلامة الفورية للنساء والفتيات، إضافة إلى إعادة التأهيل الطويلة الأمد للضحايا. ويجب أن يقوم الوقاية على التدخل المبكر، أي عند إنشاء المخيمات، وقد يشمل ذلك إنشاء أمكنة آمنة ومناطق نظافة منفصلة، فضلاً عن توفير إضاءة كافية في الليل. تساعد هذه الإجراءات أيضًا على تقليل بعض المخاطر المرتبطة بتحركات النساء، مثل مغادرة المخيم لجمع الحطب، والتي تُعَدّ نشاطًا عالي الخطورة لجهة العنف الجنسي.

يجب أن تشمل الخدمات الدعمَ النفسيَّ والاجتماعيَّ، والرعاية الطبية، والمساعدة القانونية، والمأوى الآمن. وتوضح حالات الحمل الناتج من الاغتصاب غياب الرعاية، والمخاطر الصحية للنساء، والتبعات الاجتماعية للأطفال. كما أن وجود الموظفات النسائيات في الفرق الإنسانية ومشاركتهنَّ أمرٌ حاسم.

ويجب أن تستهدف برامج الوقاية الرجال والفتيان، ليس فقط كمرتكبين محتملين، بل أيضًا كضحايا محتملين، لزيادة الوعي بالسلوكيات والمعايير الاجتماعية التي تعزز العنف والأنماط الجندرية الدينامية والقوة. ولتحقيق ذلك بطريقة تراعي حساسية الصراع، يجب على المنظمات الإنسانية بناء بنية تحتية مناسبة وضمان تدريب موظفيها وفقًا لمتطلبات محددة مسبقًا.

إعطاء الأولوية لفرص العمل للنساء النازحات

في سياقات النزوح، تعاني النساءُ محدوديةَ الوصول إلى الموارد الاقتصادية وفرص توليد الدخل. يفاقم نقص الفرص الاقتصادية ضعف النساء اللاجئات، ويجعلهنَّ معرضات للإساءة والاستغلال. يمكن أن تسهم برامج سبل العيش التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في تلبية الحاجات اليومية لهؤلاء النساء، مع حمايتهنَّ من الاستغلال والتمييز، وتمكينهنَّ من الاعتماد على أنفسهنَّ بصورة أكبر.

وبعيدًا عن الفرص الاقتصادية، تحتاج النساء اللاجئات إلى فرص لتوليد الدخل تتوافق مع خلفياتهن التعليمية وتدريبهن المهني. يمكن للنساء أن يسهمن بفعالية في تقديم الخدمات داخل المخيم، إلا أن كثيرات ممن كنَّ ممرضات أو معلمات، على سبيل المثال، يجدن أنفسهنَّ يعملن في أعمال زراعية. إن مواءمة فرص توليد الدخل مع مهارات النساء وخبراتهنَّ يجب أن يكون مبدأً أساسيًا في الاستجابات الإنسانية، بما يتيح لهؤلاء النساء متابعة أنشطتهن المهنية، وتطوير مهاراتهنَّ، وممارسة مهنهنَّ وحِرفهنَّ، إضافة إلى تلبية الحاجات داخل المخيمات.

تمويل الاستجابة الإنسانية بما يتناسب مع حجم الأزمة

يضع نقص التمويل الإنساني آلاف الأرواح في خطر، وتستدعي خطورة الأزمة السودانية استجابة إنسانية منسقة ودولية. ويزيد العدد الكبير من اللاجئين في شرق تشاد من الضغوط على الدول المجاورة على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. يجب على المجتمع الدولي التحرك بصورة حاسمة لدعم ملايين النازحين المهددين بالمجاعة.

ويمثل نقص التمويل عقبة رئيسية أمام عمل المنظمات الإنسانية، إذ يتطلب تنفيذ نهج يستجيب للفوارق الجندرية موارد ووقتًا وموظفين مدرّبين. ويُقدَّر عمل المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية في تشاد، إلا أن محدودية الموارد تؤدي إلى برامج غير متسقة وحاجات غير ملبّاة، تاركة الأطفال النازحين بلا تعليم والأشخاص الضعفاء بلا رعاية. وتساهم خفوضات الميزانية في الولايات المتحدة ـ وإلى حد أقل تقليص المساعدات التنموية من جانب الدول الأوروبية، جنبًا إلى جنب مع إعادة توجيه أولوياتها ـ في تفاقم الصعوبات، ما يعرِّض الفئات الأكثر ضعفًا لأشد المخاطر.

عن المؤلفات

بريسكا ناندومابيه

هي منسقة مركز البحوث التشادي (BUCOFORE) تعمل كمحللة جندرية منذ عام 2016، حيث تقوم بتقييم وضمان أخذ البعد الجندري في الحسبان في المشروعات والبرامج التنموية، وكذلك في الأبحاث العلمية. تمتلك أكثر من ثماني سنوات من الخبرة في البحث الميداني والبحث العلمي، ولا سيما في مجالات النزاع والمناطق عالية الضعف، وقد أجرت نحو ثلاثين دراسة.

ماري ريكير

مساعدة بحث في برنامج الساحل وغرب أفريقيا التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، تركز على ديناميات السلام والنزاع إضافة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة. ركزت أعمالها السابقة على الأمن الغذائي والتدخلات الإنسانية في جنوب السودان، وبوجه خاص على التفاعل المعقد بين انعدام الأمن الغذائي، والسلام والنزاع.

عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) هو معهد دولي مستقل مكرَّس للبحث في النزاعات والتسليح والرقابة على الأسلحة ونزع السلاح. تأسس عام 1966، ويوفر SIPRI بيانات وتحليلات وتوصيات قائمة على مصادر مفتوحة لصانعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام والجمهور المهتم. يمتد عمل SIPRI في أفريقيا عبر عدة مناطق ويتناول الكثير من القضايا المتقاطعة، بما في ذلك الأمن، والحكم، ومنع النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. يحلل برنامج الساحل وغرب أفريقيا التابع لـ SIPRI القضايا الأساسية المتعلقة بالنزاع والأمن والحكم ومنع النزاعات في المنطقة. ويهدف البحث في هذا البرنامج إلى تعزيز فهم أفضل لتصورات السكان المحليين وحاجاتهم وأولوياتهم، لتوجيه صانعي السياسات والممارسين.

حول «شبكة البحث المحلية حول القضايا العابرة للحدود الوطنية» XCEPT

تُعدّ شبكة البحث المحلية حول القضايا العابرة للحدود الوطنية (XCEPT) مبادرة بحثية تجمع بين خبراء عالميين وباحثين محليين لدراسة المناطق الحدودية المتأثرة بالنزاعات، وكيفية ترابط الصراعات عبر الحدود، والعوامل المحرّكة للسلوك العنيف والسلمي على حدّ سواء.

يُموَّل البرنامج من قبل قسم التنمية الدولية في المملكة المتحدة (UK International Development)، ويقدّم أبحاثًا عملية قابلة للتطبيق تهدف إلى إرشاد السياسات والبرامج الداعمة للسلام.

الآراء الواردة في هذا المحتوى لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية للحكومة البريطانية.

الموقع الإلكتروني www.xcept-research.org

للتواصل مع شبكة XCEPT

البريد الإلكتروني info@xcept-research.org

بوكوفور

بوكوفور (مكتب الاستشارات والتدريب والبحوث والدراسات) هو مركز رائد في مجال البحوث التطبيقية في تشاد، يتميّز بخبرته المتعددة التخصّصات في قضايا التنمية والحَوكمة والسلام وبناء القدرة على الصمود.

يتمتّع «بوكوفور» بخبرةٍ تمتد لأكثر من عشر سنوات، ويعتمد منهجياتٍ دقيقة وتشاركية لإنتاج معرفةٍ تسهم في صنع القرار العام وتعزيز التغيير الاجتماعي.

ويُنفَّذ عمله بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين، الأمر الذي ساهم في توجيه السياسات العامة في أكثر مناطق البلاد هشاشةً، وفي حوض بحيرة تشاد على وجه الخصوص.

«تم تمويل الترجمة العربية للموجز السياساتي من قِبل وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة، من خلال مركز تكليف البحوث (RCC)، وذلك ضمن محفظة البحوث العالمية وتطوير التكنولوجيا. ويُدار مركز تكليف البحوث من قِبل مبادرة التقييم الدولي للأثر (3ie) وجامعة برمنغهام. وتعبّر الآراء الواردة في هذا الموجز السياساتي عن وجهات نظر المؤلفين ولا تعكس بالضرورة المواقف أو السياسات الرسمية لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة أو مركز تكليف البحوث أو الشركاء الآخرين.»